Document: EB 2008/94/R.18
Agenda: 11(c)(ii)
Date: 30 July 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن

منحة مقترح تقديمها إلى
جمهورية قيرغيزستان من أجل

مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Ya Tian
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2062 5459 06 39+
بريد إلكتروني: y.tian@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374-5459-06-39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز المنحة **iv**

أولا: المشروع **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 3

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وعلاقات الشراكة 4

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق 5

ياء – المخاطر الرئيسية 6

كاف – الاستدامة 6

ثانياً: الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثاً: التوصية **7**

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية المنحة المتفاوض بشأنها **8**

الذيول

أولا – الوثائق المرجعية الرئيسية

ثانيا – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى جمهورية قيرغيزستان من أجل مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية كما هي واردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

جمهورية قيرغيزستان

مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية (القطري)

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية قيرغيزستان

مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية

موجز المنحة

المؤسسة المُبادِرة:	المؤسسة الدولية للتنمية
الجهة المتلقية:	جمهورية قيرغيزستان
الوكالات المنفذة:	وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والموارد المائية والصناعة التحويلية، وكالة التنمية المجتمعية والاستثمار
التكلفة الكلية للمشروع:	23.40 مليون دولار أمريكي
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	5.588 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 9 ملايين دولار أمريكي تقريباً)
الجهات المشاركة في التمويل:	المؤسسة الدولية للتنمية؛ الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
قيمة التمويل المشترك:	المؤسسة الدولية للتنمية: 9 ملايين دولار أمريكي
	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون : 1.85 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة الجهة المتلقية:	0.49 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.06 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الدولية للتنمية

منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية قيرغيزستان من أجل مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية

أولا: المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد قيرغيزستان، وهي تواجه تحديين رئيسيين هما محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والإدارة غير المرضية حالياً، مما يؤدي إلى عدم استخدام موارد المراعي الواسعة على النحو الأمثل. ويعتمد سكان الريف، الذين يمثلون ثلثي مجموع السكان تقريباً، اعتماداً كبيراً على هذه المراعي، فالرعي هو نظام المعيشة السائد خارج الوديان الرئيسية القليلة. وثمة مشكلة كبيرة تتمثل في تشتّت إدارة المراعي على عدة مستويات إدارية، ناهيك عن التناقضات الكامنة في الإطار القانوني الذي يحكم إدارة المراعي. أما العوائق التي لا بدّ من مواجهتها في مجال الإنتاج الحيواني، فهي عدم كفاية التغذية الحيوانية، وتردي صحة الحيوانات، والممارسات غير المناسبة في إدارة المزرعة، وضعف تسويق المنتجات الحيوانية وتجهيزها.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأحكام

2- من المقترح أن يقدّم الصندوق منحةً إلى جمهورية قيرغيزستان بمبلغ 5.588 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 9 ملايين دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ حصة جمهورية قيرغيزستان بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 16.86 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص لفترة 2007–2009. ومشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية هو أول مشروع يموَّل ضمن هذه الدورة.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تعتبر جمهورية قيرغيزستان من بلدان "الفئة الحمراء" بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون، لذا يُقدَّم الدعم إليها على شكل منحة.

تدفق الأموال

5- ستتدفق أموال المنحة إلى المشروع من خلال حسابين خاصين يديرهما كل من وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والموارد المائية والصناعة التحويلية، ووكالة التنمية المجتمعية والاستثمار. وستُتبَّع إجراءات صرف على أساس المعاملات.

ترتيبات الإشراف

6- المؤسسة المتعاونة في المشروع هي المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صاحبة المبادرة بالتعاون مع الصندوق والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وسيقدِّم الصندوق الدعم للتنفيذ حيثما لزم ذلك.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- تمشياً مع مبادئ التنسيق الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، من المقترح أن يتبع الصندوق سياسات البنك الدولي في مجال التوريد والمحاسبة ومراجعة الحسابات والرسوم والضرائب. ويعني ذلك استثناء البنود ذات الصلة في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في الصندوق لصالح اتباع سياسات المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

التسيير

8- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز جوانب تسيير المنحة التي يقدمها الصندوق: (1) سيحكم المشروعَ دليلٌ تشغيلي يحدّد العمليات والإجراءات والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ المشروع، واختيار المجتمعات المحلية وتعبئتها، والتخطيط المجتمعي، وإعداد المشروعات الصغيرة وتنفيذها؛ (2) ستضطلع وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية بالمسؤولية عن تنسيق المشروع وإدارته الائتمانية، وهي تتمتع بقدر كاف من الموظفين والتأهيل وبثمان سنوات من الخبرة في إدارة المشروعات الممولة من المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق؛ (3) ستضطلع المجتمعات المحلية الريفية بدور رئيسي في تنفيذ المشروع، من خلال المؤسسات المجتمعية؛ (4) ستضطلع الوكالات والمؤسسات القطرية، الحكومية وشبة الحكومية، بدور داعم بصورة أساسية، وببعض مسؤوليات الإشراف أيضاً؛ (5) ستجرى الإدارة المالية من خلال نظم الإدارة المالية التي تديرها وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية ووكالة التنمية المجتمعية والاستثمار، اللتان برهنتا على قدرة وموثوقية في هذا المجال.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سيُنفَّذ المشروع على نطاق البلد ككل وسيشمل ما مجموعه 475 من المجتمعات المحلية الريفية، وسيستهدف تمشياً مع سياسة الاستهداف في الصندوق،الشرائح الفقيرة من السكان، ولا سيما منتجي المحاصيل ومربّي المواشي والرعاة وغيرهم من مستخدمي المراعي الفقراء.

نهج الاستهداف

10- يستند الاستهداف على النهج الناجح المتبع في مشروع الاستثمارات القروية الذي تموّله المؤسسة الدولية للتنمية ويركّز تركيزاً شديداً على الاندماج. وفي المشروع عنصران قويان مناصران للفقراء فيما يخص إدارة المراعي، هما: (1) أنّ المجتمعات المحلية الفقيرة ستكون أول من يتلقى الدعم من المشروع، بدءاً من سنته الأولى؛ (2) أنّ الفقراء، بوصفهم أشد من يعاني من الوضع الراهن، سيستفيدون مباشرةً من إضفاء الطابع المؤسسي على نظام جديد لإدارة المراعي. أما بالنسبة للخدمات الزراعية، فستكون اتحادات المزارعين (*koshuuns*) التي يتم إنشاؤها في إطار المشروع بمثابة حلقة وصل بين المزارعين والخدمات الاستشارية

الريفية. وستضمن عملية تعبئة المجتمع المحلي وعمل مستشار شؤون المجتمع المحلي أن يقوم برنامج الإرشاد بتلبية احتياجات الأسر الفقيرة والضعيفة وأولوياتها.

المشاركة

11- سيُتبَّع في تنفيذ المشروع نهج تشاركي قائم على المجتمع المحلي. وستعمل مجموعات التركيز كآليات فعالة لضمان أن تُحدَّد الاحتياجات والمصالح الخاصة بالنساء والشباب والأسر الفقيرة والضعيفة تحديداً واضحاً وتؤخذ بعين الاعتبار فيما يُتَّخذ من قرارات، بما يضمن وصولهم إلى المنافع.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- يهدف المشروع إلى تهيئة بيئة للمؤسسات والبنى الأساسية لصالح المزارعين والرعاة، مع تركيز شديد على قطاع الثروة الحيوانية. وهو سيعمل، وبصورة أكثر تحديداً، على زيادة إنتاجية المزارعين، ولا سيما مربّي المواشي، في المناطق التي يشملها المشروع، والحدّ من انتشار أمراض الحيوان ذات الأثر على الصحة العامة (مثل داء البروسيلات).

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيساعد المشروع في وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم واعتماده ليحكم إدارة المراعي واستخدامها، وسيدعم وضع نظام للخدمات الاستشارية الريفية موجهة نحو السوق وتشغيله. كما سيقدّم الدعم التقني لوضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب لتقديم الخدمات البيطرية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتواءم المشروع مع الأهداف الاستراتيجية المحددة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، إذ تعنى الأنشطة التي يدعمها بتوفير وصول مستدام إلى الموارد الطبيعية وخدمات الإنتاج المحسنة والعمليات المحلية والقطرية التي تكفل الإدماج الاجتماعي، وإدارتها على نحو مستدام.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- يتواءم المشروع مع الأولويات الرئيسية للحكومة في مجال الحد من الفقر والتنمية الزراعية، كما حددتها استراتيجية التنمية الوطنية 2006–2010 ومفهوم السياسة الزراعية لجمهورية قيرغيزستان لعام 2010.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- من أجل زيادة فعالية المعونة، قامت خمس جهات مانحة رئيسية – البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووكالات الأمم المتحدة – بإعداد استراتيجية مشتركة للدعم القطري للفترة 2007–2010. ويشكّل المشروع بوضوح جزءاً من هذه الاستراتيجية ويدعم مجالاتها البرنامجية.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يضم المشروع ثلاثة مكونات هي: (1) تحسين المراعي وإدارتها؛ (2) خدمات الدعم الزراعي؛ (3) إدارة المشروع. وسيقدّم الصندوق الدعم لجميع هذه المكونات.

فئات النفقات

18- للمشروع سبع فئات للإنفاق هي: (1) السلع والأشغال والتدريب والتكاليف التشغيلية في إطار المكون الأول (26 في المائة)؛ (2) السلع والأشغال والتدريب والتكاليف التشغيلية في إطار المكونين الثاني والثالث (29 في المائة)؛ (3) الخدمات الاستشارية في إطار المكون الأول (6 في المائة)؛ (4) الخدمات الاستشارية في إطار المكونين الثاني والثالث (8 في المائة)؛ (5) المنح الفرعية في إطار المكون الأول (17 في المائة)؛ (6) المنح الفرعية في إطار المكون الثاني (13 في المائة)؛ (7) مبالغ غير مخصصة (1 في المائة).

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وعلاقات الشراكة

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- من بين الشركاء الرئيسيين في التنفيذ وزارةُ الزراعة والموارد المائية والصناعة التحويلية، ووكالة التنمية المجتمعية والاستثمار، والمجتمعات المحلية نفسها.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستضطلع وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية بالمسؤولية عن تنسيق المشروع وإدارته الائتمانية، وستقدِّم تقاريرها عن جميع أنشطته. وستضطلع المجتمعات المحلية الريفية بدور رئيسي في تنفيذ المشروع، من خلال المؤسسات المجتمعية، مثل اتحادات المزارعين ومجالس إدارة المراعي. وسيُنفَّذ مكون إدارة المراعي بدعم يقدمه كل من وكالة التنمية المجتمعية والاستثمار، والخدمات الاستشارية الريفية، ومعهد بحوث الثروة الحيوانية والبيطرة والمراعي، ودائرة المراعي في وزارة الزراعة والموارد المائية والصناعة التحويلية. وستواصل وكالة الخدمات الاستشارية الريفية الإقليمية تقديم الخدمات الاستشارية اللازمة. وسيشمل إصلاح الخدمات البيطرية العامة دائرة البيطرة التابعة للدولة.

دور المساعدة التقنية

21- سيلزم تقديم المساعدة التقنية لإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة المراعي والخدمات البيطرية، وصحة الحيوان، ولإصلاح إدارة الخدمات الاستشارية الريفية وتشغيلها.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- قامت وحدة تنفيذ المشروعات الزراعية بوضع الدليل التشغيلي للمشروع في صيغته النهائية. وخلال المفاوضات بشأن اتفاقية المنحة بين الصندوق وجمهورية قيرغيزستان، تم التوصل لاتفاقية مشروع مع وكالة التنمية الريفية والاستثمار.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 23.40 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، ومصادر تمويله هي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (38.5 في المائة)؛ المؤسسة الدولية للتنمية (38.5 في المائة)؛ الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (7.9 في المائة)؛ الحكومة (2 في المائة)؛ المستفيدون (13.1 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- النتائج الإنمائية الرئيسية المتوقعة للمشروع هي: (1) وضع إطار قانوني وتنظيمي لإدارة المراعي؛ (2) قيام المجتمعات المحلية الريفية بالإدارة الفعالة للمراعي بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً؛ (3) زيادة جودة خدمات الإرشاد في مجال المحاصيل والثروة الحيوانية وتوسيع نطاقها؛ (4) تعزيز الخدمات البيطرية، بما يشمل توسيع نطاق خدمات بياطرة القطاع الخاص.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- أُجري تحليل لتقييم الجدوى المالية للمشروع على المزارعين وجدواه الاقتصادية على الاقتصاد ككل. ومن المتوقع أن يتمخض المشروع عن فوائد اقتصادية جوهرية وزيادة ربحية المَزارع. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي للاستثمارات الرئيسية الثلاثة في المشروع 171 في المائة لتحسين المراعي، و 56 في المائة لمكافحة داء البروسيلات، و195 في المائة للخدمات الاستشارية الريفية.

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- يتضمن المشروع أحكاماً محددة للأنشطة المتعلقة بإدارة المعرفة مثل الدراسات الخاصة، وتقييمات الأثر، ونشر المعلومات.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- سيساعد المشروع في وضع نظام مجتمعي لإدارة المراعي، سيعمل بفعالية على توحيد الترتيبات الإدارية المشتتة حالياً على مستوى القرية، من خلال مشاركة مستخدمي المراعي أنفسهم بصورة مباشرة ووثيقة فيها. وسيعزّز المشروع الخدمات البيطرية الخاصة التي لا تضطلع إلاّ بدور هامشي في الوقت الحالي. وسيتم مساندة هذه الجهود من خلال دعم المشروع للإصلاحات القانونية والتنظيمية في إدارة المراعي والخدمات البيطرية. كما سيدعم المشروع أيضاً برنامج بيان عملي لمكافحة داء البروسيلات، في إحدى المناطق التي يشملها المشروع (منطقة نارين). ومن المرجح أن يسهم برنامج البيان العملي، إضافةً إلى فوائده على الإنتاج الحيواني، إسهاماً كبيراً في تحسين الصحة العامة.

نهج توسيع النطاق

28- إنّ تغطية المشروع على نطاق البلد ككل تجعل منه وسيلة قيِّمة لتطبيق الممارسات والنهج الجيدة في كافة المجتمعات المحلية الريفية. ويمكن في الوقت نفسه توسيع نطاق برنامج البيان العملي لمكافحة داء البروسيلات في منطقة نارين ليشمل كل منطقة من المناطق الأخرى في البلد.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وترتيبات التخفيف منها

29- يواجه المشروع خطرين رئيسيين، هما: (1) عدم الاستقرار السياسي، والتغييرات المتكررة في الحكومة وتعثر جدول أعمال الإصلاح الزراعي الذي التزمت به الحكومة؛ (2) عدم توفير تمويل حكومي كافٍ للنواحي المتعلقة بالمنافع العامة للخدمات الاستشارية الريفية و/أو لبرنامج مكافحة داء البروسيلات. وتشمل تدابير تخفيف الأثر المقررة ما يلي: (1) سيساعد الالتزام القوي من قبل المجتمعات المحلية الريفية والبرلمان، والترتيبات اللامركزية لتنفيذ المشروع في تخفيف الآثار السلبية المحتملة للصراعات أو عدم المبالاة على المستوى المركزي؛ (2) وسيتناقص مقدار التمويل المقدّم للمشروع سنوياً، وقد حُدِّدت نقاط مرجعية تتوقف الجهات المانحة عندها عن تقديم الدعم ما لم يوّفر التمويل العام المطلوب في وقت قريب.

التصنيف البيئي

30- عملاً بإجراءات التقدير البيئي المعتمدة في الصندوق، فقد صُنِّف المشروع على أنه عملية من الفئة "باء" نظراً لأنه لا ينطوي على الأرجح على أية آثار سلبية كبيرة على البيئة.

كاف – الاستدامة

31- ثمة إمكانية كبيرة لاستدامة الاستثمارات التي تقوم بها المجتمعات المحلية في البنية الأساسية للمراعي. فجميع هذه الاستثمارات سيحدِّدها ويوافق عليها مستخدمو المراعي أنفسهم والمجتمعات المحلية الرعوية نفسها لضمان الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية محلياً. وستترافق هذه الاستثمارات بخطط مفصلة لتشغيل المشروعات وصيانتها واستدامتها. وأصبح هذا النهج الآن مألوفاً جداً لدى جميع المجتمعات المحلية، وأثبت أنه يؤدي إلى تقوية ملكيتها للمشروعات والتزامها بها. وترتبط الخدمات الاستشارية الريفية المقدَّمة بالمنافع العامة والخاصة كليهما. وتتطلب الجوانب المتصلة بالمنافع العامة توفير تمويل حكومي كافٍ ودفع مبالغ العقود في مواعيدها. أما الخدمات الاستشارية التي يقدمها القطاع الخاص، فقد صُمِّم دعم المشروع ليعمل على إيجاد نمط مستدام للتمويل الخاص الذي يقدمه العملاء الفعليون المستفيدون من الخدمات الاستشارية، كما وُضعت ترتيبات التنفيذ بحيث تصبح الخدمات الاستشارية الريفية عند نهاية المشروع في وضع يمكّنها من العمل دون تلقي مزيد من الدعم من الجهات المانحة. وسيساعد المشروعُ البياطرة من القطاع الخاص على تحسين خدماتهم وعلى العمل ضمن بيئة تقوم على تلبية الطلب. وستتعزز استدامة الخدمات البيطرية التابعة للدولة بعد إصلاحها كثيراً من خلال العملية المنشودة الرامية إلى تقليص حجم هذه الخدمات وترشيدها وظيفياً. أما استدامة برنامج مكافحة داء

البروسيلات فتتطلب تخصيص أموال كافية من الميزانية كل سنة، بعد انتهاء المشروع، لتغطية تكاليف اللقاحات وتوسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع مناطق البلد.

ثانياً: الوثائق القانونية والسند القانوني

32- تشكل اتفاقية المنحة بين جمهورية قيرغيزستان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المنحة المقترحة إلى الجهة المتلقية. ويرد موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية المنحة المتفاوض بشأنها في ملحق هذه الوثيقة.

33- يبرم رئيس الصندوق، أو من ينوب عنه، اتفاقية منحة المشروع ويجوز له أن يدخل عليها أية تعديلات لازمة لتحقيق أهداف المشروع، ما لم تُحدث هذه التعديلات تغييراً جوهرياً في أحكام المنحة وشروطها.

34- وجمهورية قيرغيزستان مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي التمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35- وإني مقتنع بأن المنحة المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً: التوصية

36- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية قيرغيزستان منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وخمسمائة وثمانية وثمانين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 588 5 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية المنحة المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 6 مارس/آذار 2008)

1 - **التمايز بين الجنسين.** تكفل حكومة جمهورية قيرغيزستان (الحكومة) تعميم مسائل التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع طيلة مدة تنفيذه. وتضمن الحكومة ما يلي: (1) تعزيز المشروع لدور النساء كعناصر للتغيير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ (2) إعطاء الأولوية في تلقي التدريب للنساء؛ (3) تشجيع المشروع للنساء على تقلد الأدوار القيادية والمشاركة في صنع القرار سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي؛ (4) إعطاء الأولوية للنساء المؤهلات ليعملن كموظفات في المشروع، وذلك وفقاً للأنظمة الحكومية السارية.

2 - **مصالح السكان الأصليين والأقليات الوطنية.** تضمن الحكومة أن تراعى مصالح السكان الأصليين والأقليات الوطنية المراعاة الواجبة خلال تنفيذ المشروع.

3 - **الرصد.** تتولى كل وكالة من الوكالات الرائدة للمشروع رصد المشروع وتوليد البيانات والمعلومات عن أنشطة المشروع ونتائجه على نحو يرتضيه الصندوق. وتقوم كل وكالة منها برصد النتائج والأثر لجمع معلومات عن أثر المشروع.

4 - **ممارسات إدارة الآفات.** تمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة."

5 - **حماية الموارد.** تتخذ الحكومة كل الإجراءات المعقولة لضمان تنفيذ جميع القوانين الموجودة لحماية موارد المياه والغابات والحياة البرية في منطقة المشروع. وتتخذ الحكومة كل الإجراءات اللازمة لضمان استدامة المشروع دون إحداث أي أضرار بالبيئة، وتروج للمشاركة المحلية في تنفيذ المشروع التي تعتبر أمر ضرورياً للاستدامة البيئية.

6 - **التشغيل والصيانة.** تكفل الحكومة توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لدعم تشغيل وصيانة الاستثمارات الممولة من المشروع وتغطية التكاليف المتكررة لعمليات المشروع سواء أثناء فترة تنفيذ المشروع أو بعد انتهائها، وعلى الأقل طيلة مدة صلاحية تلك الاستثمارات للاستعمال.

7 - **التأمين.** تؤمّن الحكومة على العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقاً للممارسات المعتادة بشأن الخدمة المدنية الوطنية. كما تؤمّن على جميع المركبات والمعدات المستخدمة في المشروع ضد المخاطر وبمبالغ تتفق مع الممارسات السليمة. ويحق الحكومة في كلتا الحالتين تمويل التأمين من حصيلة المنحة

8 - **الإطار.** تعمل الحكومة على: (1) المحافظة على إطار الإدارة البيئية وإطار الإدارة الاجتماعية، بصورة ترتضيها المؤسسة الدولية للتنمية شكلاً وموضوعاً؛ (2) تنفيذ الإطارين المذكورين وفقاً للأهداف والسياسات والإجراءات والجداول الزمنية وغير ذلك من الأحكام المحددة فيهما.

9 - **التفويضات.** توفّر الحكومة لأي طرف في المشروع ما يلزم من تفويضات بالسلطة وغيرها من التصريحات بموجب إجراءاتها الوطنية لتنفيذ المشروع وفقاً لهذه الاتفاقية.

10 - **الأنشطة في إطار برنامج مكافحة داء البروسيلات.** لأغراض تنفيذ برنامج مكافحة داء البروسيلات، تقدّم الحكومة بحلول 1 ديسمبر/كانون الأول 2010، إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة الدليل على أنها ستخصص التمويل الكافي ضمن ميزانيتها للسنة المالية 2011، لتغطية خمسين في المائة (50%) من التكاليف المتوقعة لشراء اللقاحات لبرنامج مكافحة داء البروسيلات في منطقة نارين أوبلاست في عام 2011، وتُحدَّد قيمة التكاليف المذكورة بالاتفاق بين كل من الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة.

11 - **التنسيق.** تتخذ الحكومة كل الترتيبات الفعالة للتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى العاملة في منطقة المشروع لضمان ما يلي: (1) تبني سياسات موحدة القطاع نفسه أو النشاط نفسه، مثل منهجية الإرشاد أو حوافز الموظفين؛ (2)تقسيم أنشطة المشروع التي تمولها جهات مانحة مختلفة في منطقة المشروع نفسها تقسيماً دقيقاً لتجنب الضغط على الموارد المالية والبشرية المتاحة؛ (3) إيلاء الدروس المستفادة من تقديرات الأثر على المستفيدين ما تستحقه من اعتبار في صياغة السياسات مستقبلاً.

12 - **استخدام مركبات المشروع ومعداته الأخرى.** تضمن الوكالات الرائدة للمشروع: (أ) أن تكون أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار المشروع ملائمة لاحتياجاته؛ (ب) أن يقتصر استخدام المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار المشروع على أغراضه حصراً.

13 - **التدليس والفساد.** تلفت الحكومة انتباه الصندوق والمؤسسة المتعاونة على الفور إلى أي ادعاءات أو قضايا مثيرة للقلق، إن وجدت، بشأن وقوع تدليس و/أو فساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع، إذا ما علمت بذلك أو اطلعت عليه.

14 - **التعليق.** (أ) يجوز للصندوق أن يعلّق حق الحكومة، كلياً أو جزئياً، في طلب السحب من حساب المنحة بما يتفق مع الشروط العامة لدى وقوع أي من الأحداث المذكورة في هذه الشروط أو أي من الأحداث التالية:

(i) إذا لم تصبح اتفاقية التمويل المبرمة مع المؤسسة الدولية للتنمية سارية المفعول ونافذة بصورة كاملة في غضون 180 يوما من تاريخ النفاذ، وإذا لم تُتَح للحكومة الأموال البديلة بشروط وأحكام يقبلها الصندوق؛

(ii) إذا ما عُلّق أو أُلغي أو أنهي حقّ الحكومة في السحب من أموال منحة المؤسسة الدولية للتنمية، أو إذا حصل ما من شأنه أن يتسبّب، عاجلاً أم آجلاً، في حدوث أي من الأوضاع السابقة الذكر؛

(iii) إذا ما عدّلت لوائح وكالة التنمية المجتمعية والاستثمار التابعة للمتلقي أو علِّقت أو أبطلت أو أُلغيت أو تم التنازل عنها بطريقة تؤثر بشكل مادي وسلبي على قدرة هذه الوكالة على الوفاء بأي من التزاماتها في إطار المشروع؛

(iv) إذا ما تم التنازل عن دليل تشغيل المشروع و/أو الاتفاقية الفرعية، أو أي حكم فيهما، أو تعليقهما أو إنهاؤهما أو تعديلهما أو تغييرهما بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو من المرجح أن يكون له، أثر مادي سلبي على المشروع؛

(v) إذا ما قرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أن أشخاصاً من خارج هذه المجموعة ينتفعون منها؛

(vi) إذا ما قرر الصندوق نشوء وضع يجعل من غير المحتمل تنفيذ المشروع أو جزء مهم منه؛

(vii) أن تكون الحكومة و/أو الوكالات الرائدة للمشروع قد قصرت في أداء أي عهد منصوص عليه في اتفاقية منحة المشروع، وأن يقرر الصندوق أن ذلك التقصير قد أفضى أو من شأنه أن يفضي إلى أثر مادي سلبي على المشروع؛

(viii) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة والمؤسسة المتعاونة بإطلاعه على ادعاءات موثوقة بشأن وقوع ممارسات فساد أو تدليس فيما يتصل بالمشروع، ولم تتخذ الحكومة إجراءات ملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر على نحو يرضاه الصندوق؛

(ix) إذا لم يتم التوريد أو إذا كان لا يتم وفقاً لاتفاقية التمويل المبرمة مع المؤسسة الدولية للتنمية.

(ب) وبغض النظر عما ذكر أعلاه، يعلق الصندوق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب المنحة إذا لم يتلق نسخة من الكشوف المالية المراجعة التي تنص عليها اتفاقية التمويل مع المؤسسة الدولية للتنمية في غضون 12 شهراً من تاريخ رفع التقارير المالية.

15 - **الشروط المسبقة للسحب.** (أ) لن يُسمح بأية سحوبات فيما يتعلق بالنفقات بموجب جميع فئات جدول التخصيص المحدد في اتفاقية منحة المشروع حتى يقوم كل من الحكومة ووحدة تنفيذ المشروعات الزراعية ووكالة التنمية المجتمعية والاستثمار لدى الجهة المتلقية، كما هو مناسب، وحسب الأصول، بفتح الحسابات الخاصة وحسابات المشروع بما يتفق وأحكام الاتفاقية .

(ب) لن يُسمح بأية سحوبات فيما يتعلق بالنفقات في إطار الفئات الأولى (السلع والأشغال والتدريب والتكاليف التشغيلية في إطار المكون الأول) والثالثة (الخدمات الاستشارية في إطار المكون الأول)، والخامسة (المنح الفرعية في إطار المكون الأول) من جدول التخصيص المحدد في اتفاقية منحة المشروع، ما لم تقدّم الحكومة وثيقة قانونية لتنظيم الإدارة المجتمعية للمراعي يقبلها الصندوق.

16 - **الشروط المسبقة للنفاذ.** تصبح هذه الاتفاقية نافذة وفقاً للشروط العامة ورهناً بتحقيق الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن يكون قد تمّ تنفيذ اتفاقية التمويل المبرمة مع المؤسسة الدولية للتنمية وتسليمها وتمّ الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها أو لحق الحكومة في سحب أموال بموجبها (بخلاف نفاذ اتفاقية منحة المشروع)؛

(ب) أن يكون قد تمّ التوقيع على هذه الاتفاقية حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من قبل الحكومة قد فوضت بهما وصادقت عليهما جميع الجهات الإدارية والحكومية المعنية؛

(ج) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن وزير العدل، أو أي مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، فيما يتعلق بالمسائل المحددة في اتفاقية منحة المشروع، وعلى نحو يرتضيه الصندوق شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

IFAD reference documents

IDA Project Appraisal Document (PAD) and key files
Sub-regional Strategic Opportunities Paper

Other miscellaneous reference documents

AISP: Social Assessment Issues

Promoting Inclusion – Social and Economic Targeting in AISP

Logical framework

Narrative summary	Performance indicators	Means of verification	Risks
Development goal			
To raise the productivity and incomes of crop and livestock farmers on a sustainable, environmentally-friendly basis	(i) Improved household asset ownership by gender (ii) Reduced prevalence of child malnutrition by gender	National surveys & statistics WB and/or UNDP data	External economic shocks Natural hazards
Project purpose			
To improve the institutional and infrastructure environment for more productive, profitable and sustainable crop and livestock production by pasture users and smallholder farmers	(i) 350 AOs with improved pasture infrastructure and quality (ii) 250 farmers *koshuuns* with expanded access to farm and livestock support services (iii) 85 lambs per 100 ewes surviving to age 4 months	Project monitoring, impact surveys, case studies, participatory M&E	Political instability & frequent government turn-over Faltering government commitment to the overall reform agenda in the agricultural sector Slow pace in legislative reforms
Expected outcomes			
Component One: (1.1) Establishment of an adequate legal and regulatory framework for pasture management (1.2) Effective management of pastures by rural communities in a sustainable manner (1.3) Increased access to improved pasture infrastructure	(1.1) Revised legal framework (1.2) (i) 400 pasture users unions with functioning pasture management councils established / fully operational; (ii) 400 community pasture management plans developed, implemented (1.3) 85% of pasture improvement micro-projects satisfactorily maintained	Legislative approval Pasture component monitoring reports	Conflicts within/between communities on pasture boundaries, use rights allocations, etc. Elite capture of decision-making process & benefits
Component Two: (2.1) Improved quality / outreach of RAS (2.2) Increased access to quality fodder seed (2.3) Strengthened SVD capacity (2.4) Expanded coverage by private veterinarians (2.5) Reduced brucellosis incidence	(2.1) 200 farmers *koshuuns* contracting RAS services with own funds (2.2) 80% of Community Seed Banks stable for expanding (2.3) Improved SVD ratings on OIE/PVS criteria (2.4) 600 private veterinarians operating; milk yields (1935 liter/cow/lactation by PY5) (2.5) Reduced prevalence of animal & human brucellosis (cattle 1%, sheep 2.6%, humans 0.9/1000 by PY5)	RAS monitoring reports PVS self-evaluation SVD reports; periodic surveys Periodic sero-surveys, public health reports, project reports	Lack of or insufficient government funding for public-goods aspects of RAS Faltering government support for reform of the veterinary services
Component Three: (3.1) Effective project management	(3.1) Timely / complete project status reports, satisfactory audits, & satisfactory supervision ratings	Supervisions, audits, PCR	